

التمويل الإسلامي في الجزائر: الواقع والتحديات

Islamic Finance in Algeria: Current Status and Challenges

طالب دكتوراه: هيثم قواجلية
طالبة دكتوراه: أميرة بن عاشور
د. لمين تغليسية

المدرسة العليا للتجارة القليعة
المدرسة العليا للتجارة القليعة
المدرسة العليا للتجارة القليعة

h_gouadjlia@esc-alger.dz
a_benacour@es-alger.dz
l_tarhlissia@esc-alger.dz

تاريخ نشر المقال: 2021 / 06 / 30

تاريخ إرسال المقال: 2021 / 04 / 18

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض السياسة المالية الراهنة في الجزائر، إضافة إلى تجربة السياسة المالية الإسلامية في ماليزيا وأثرها في الأسواق المالية وتمويل عجز الموازنة، في حين تمّ عرض بعض منتجات المالية الإسلامية والوقوف على أهم التحديات المعرّقة لنجاحها في الجزائر، وقصد بلوغ هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة. حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن أكبر تحدّي تواجهه المصارف المالية هو غياب الإطار القانوني المؤطر لها، وتبيّن في الأخير أن الحكومة الجزائرية تنتهج سياسة مالية غامضة أدّت بها إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة دام عشر سنوات، مما يتطلّب منها المسارعة إلى البديل الشرعي المتوافق مع عقيدة شعبها لتحريك العجلة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لاقتصاد ماليزيا من جهة، ومن جهة أخرى ما حققته أدوات المالية الإسلامية وخاصة الصكوك في تنميتها وحمايتها من الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية الكلاسيكية، السياسة المالية الإسلامية، منتجات المالية الإسلامية.

تصنيفات JEL: G00, A10, P40.

Abstract:

This study aims to present the current financial policy in Algeria, in addition to the experience of Islamic financial policy in Malaysia and its impact on financial markets and financing the budget deficit, Whereas, some of the products of Islamic finance were presented and identified the most important challenges impeding their success in Algeria, In order to achieve this target, The analytical descriptive approach was adopted, based on collection data from various sources. The results of this study showed that the biggest challenge facing financial banks is the absence of a legal framework for them. in the end, the Algerian government pursued a mysterious financial policy that led it to achieve a deficit in the general budget for ten years, Which requires

them to hasten to a legitimate alternative compatible with the belief of its people to move the economic wheel, as is the case with the Malaysian economy, on the one hand, and what the Islamic financial tools, especially the sukuk, achieved in their development and protection from financial crises.

Keywords: Classic fiscal policy, Islamic financial policy, Islamic Financial Products.

Classification JEL : G00, A10, P40.

المقدمة:

حققت السياسة المالية الراهنة في الجزائر عجزا دام أكثر من عشر سنوات (من 2009 إلى يومنا هذا)، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على هشاشة السياسة المتبعة خاصة وأن إيرادات الجزائر مُقتصر بشكل أساسي على الجباية البترولية والجباية الضريبية؛ ففي سنة 2017 قررت الجزائر سد الثغرة المالية أو الحد منها بالاعتماد على السندات الربوية، إلا أن هذه الصيغة لم تلقى تفاعلا واستجابة من الشعب، فلم تجد الحكومة حلا آخر غير اللجوء إلى طباعة الأموال كحل آني سريع للخروج من العجز في الموازنة العامة، هذا الأخير الذي أثار جدلا كبيرا في الساحة الاقتصادية والاجتماعية، فمن الباحثين من رأى بأنه لن يزيد الطين إلا بلة، لأنه يؤدي إلى التضخم وانهيار العملة والاقتصاد، ومنهم من أجاز به شروط كتعويضه في الأجل القريب، ومنهم من رأى بضرورة اللجوء إليه لتسيير عجلة الاستثمار في الجزائر. ففي ظل هذا النزاع والتخبط في اختيار السياسة المالية الفعّالة بالنسبة لتمويل الخزينة أو تفعيل النظام المصرفي في الجزائر الذي يلقي اعراضا من قبل فئة مُعتبرة من الشعب، اقترح سنة 2018 مشروع الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصارف ومشروع التأمين الإسلامي بالنسبة لشركات التأمين على وجه الخصوص ومنتجات المالية الإسلامية على وجه العموم كبديل متوافق مع متطلبات الشعب وعقيدتهم.

إشكالية الدراسة:

كإشكالية لموضوع دراستنا قمنا بطرح التساؤل الموالي: " ما هو أثر السياسة المالية الإسلامية على اقتصاد الجزائر واستقطاب الأموال المكتنزة في الجزائر؟ "

فرضيات الدراسة:

- عجز المالية التقليدية في الجزائر عن أداء المهمة يعكس الأثر الإيجابي للسياسة المالية الإسلامية على اقتصاد الجزائر، خاصة وأن هذه الأخير متوافقة مع عقيدة الشعب الجزائري الصافية.
- بيئة الأعمال في الجزائر بيئة مثبّطة، وبالتالي الصناعة المالية الإسلامية لن تجد تفاعلا ونجاحا كما هو الحال في ماليزيا والسعودية.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- تعريف التمويل الإسلامي؛
- تحديد أهم صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي؛
- الوقوف عند السياسة المالية التقليدية والإسلامية في الجزائر؛
- الوقوف عند معوّقات وتحديات المالية الإسلامية في الجزائر؛
- عرض السياسة المالية الإسلامية في ماليزيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد أثر السياسات المالية الإسلامية على اقتصاد الجزائر، وما زاد من أهمية الموضوع الوضعية الراهنة للاقتصاد وأنه موضوع يحتاج إلى الفصل فيه، وأيضا لكثرة الإقبال عليه من قبل الباحثين لدراسته نظريا وعمليا.

أولا: الإطار النظري للتمويل الإسلامي:

1. تعريف التمويل الإسلامي: يشمل التمويل الإسلامي كل صيغة أو منتج مالي خالٍ من المحاذير الشرعية التي نصّت عليها الشريعة الإسلامية، كالربا والغرر والميسر، وأكل أموال الناس بغير حق.

المعاملات الإسلامية كلها قائمة على تحريم الربا (1% مخاطرة¹) أي نماء الثروة دون تحمّل المخاطر -والمخاطر كما قال الإمام مالك هي كالمشقة في العبادة-، و تحريم الغرر (99% مخاطرة) وهو المعروف عندنا بالقمار أو الميسر، أي نماء الثروة بتحمّل مخاطرة عالية جدًّا أو اختفاءها بأكملها، و الغرر هو ما كان مجهول العاقبة، ويشمل معنى الخداع و الجهالة والخطر والتلف واحتمال الخسارة و الفقدان، كما أنه لا يُعتبر به إلا إذا كان في عقد المعاوضة، أو كان فاحشا غير يسير، أو كان في الأصل دون الفرع؛ و قد كُتِبَ في هذا الباب غير واحد من الباحثين، من بينهم الدكتور سامي إبراهيم السويلم الذي قال أن الغرر هو أساس الحقد و العداوة، فإن فيه خاسر و رابح، ولا بد منهما.

والشريعة وسط بين هذا وذاك، فهي قائمة على القاعدة الفقهية " الخراج بالضمان "، أو " الغرم بالغنم "، أي أنك تستحق الربح إذا تحملت الخسارة (تلف البضاعة... إلخ)، ما بين الغرر والربا تأتي المنهيات الأخرى التي نصت عليها الشريعة نذكر منها: بيع ما لا يملك، بيعة في بيعتان، بيع الدين بالدين، ... إلخ، أمّا بالنسبة للمراجع الأصلية للشريعة فتقتصر على الكتاب، السنة والإجماع (إجماع الصحابة).

2. صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي:

1.2 الصيغ:

من خلال ما سيأتي سنحاول تحديد أبرز الصيغ المصرفية المتعامل بها في المصارف الجزائرية.

1.1.2 المراجعة:

صورتها أن يتقدّم الراغب في شراء سلعة إلى المصرف؛ لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقداً، ولأنّ البائع لا يبيعها له إلى أجل، إمّا لعدم مزاوَلته للبيوع المؤجلة، أو لعدم معرفته بالمشتري، أو لحاجته إلى المال النقدي؛ فيشتريها المصرف بثمنٍ نقديٍّ ويبيعها لعميله بثمنٍ مؤجلٍ أعلى، ويتمُّ ذلك على مرحلتين: مرحلة المواعدة على المراجعة، ثمّ مرحلة إبرام المراجعة، وهذه المواعدة مُلزمة للطرفين (المصرف، والعميل) في بعض المصارف الإسلامية، وغير مُلزمة للعميل في بعض المصارف الأخرى². تُستعمل هذه الصيغة في الجزائر عادة في شراء السيارات، بإشهار من بنك البركة والسلام عادة.

2.1.2 السّلم:

عقد بمقتضاه يلتزم فيه البنك بتقديم رأس المال للزبون مقابل تقديم سلعة آجلة، وغالبا ما يكون العقد مرتبط بعقد آخر وهو تكليف الزبون ببيع السلعة، عادة ما يُستعمل بهدف توفير السيولة لشراء مواد أولية أو سلعة موصوفة، أيضا في المنتجات الفلاحية، وحدت الاتصال والمواد البترولية.

3.1.2 الاستصناع:

عقد على صناعة منتج موصوف في الذمة يسلم في أجل محدد، صورته تقتصر على خمس خطوات، يتم في الأول تحديد المصنوع (القابل للصناعة، مثل: بيت، ...) وطلب الاستصناع، ثم يقوم البنك بالتعاقد مع المقاول، يستلم المقاول المشروع ويباشر العمل، تسليم البنك الأصل للزبون (بيع بالتقسيط)، في الأخير يقوم الزبون بتسديد الأقساط.

4.1.2 الإيجار:

عُرف بأنه " عقد على منفعة معلومة، مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض"³، كثيرا ما تُستعمل هذه الصيغة في إيجار السيارات والمعدات.

2.2 المنتجات المالية:

1.2.2 الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك):

المبدأ الذي تقوم عليه الصكوك الإسلامية هو مبدأ التوريق أو التصفيك " Titrisation "، والذي يُقصد به عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، وهي أوراق تُستند إلى ضمانات عينية أو مالية.

كما عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI الصكوك الإسلامية أو كما سمّتها صكوك الاستثمار أنها عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع مُعيّن أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أُصدرت من أجله⁴.

2.2.2 المشتقات المالية الإسلامية:

تعتبر المشتقات المالية منتجا من منتجات الهندسة المالية الإسلامية وأداة في نفس الوقت تستخدم لتحقيق أهداف الهندسة المالية مثل التحوط وإدارة المخاطر والمراوحة والمضاربة وإدارة الأصل والخصوم، ويتمثل الهدف الأساسي من عقود المشتقات تقليل المخاطر.⁵

3.2.2 التأمين التكافلي:

عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية⁶ (AAOIFI) التأمين التكافلي على أنه: " اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقا للوائح والوثائق.

ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق.

ثانيا: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر ومعوّقات النجاح

1. السياسة المالية الإسلامية في الجزائر: تعتمد الجزائر سبل التمويل الكلاسيكي لسد العجز في الخزينة، فقد لجأت في سنة 2016 إلى إصدار سندات التقليد للخروج من الفجوة الهيكلية، هذا الأخير قوبل بالرفض من قبل الشعب لتصادمه بمعتقداتهم الدينية (ربا النسيئة)، مما كان لزاما البحث عن صيغة آنية لحل هذه المشكلة، ففي سنة 2017 لجأت إلى التمويل غير التقليدي (طبع النقود)، الصيغة التي أثارت جدلا كبيرا في الساحة الاقتصادية، وانقسم الخبراء بين مؤيد ومعارض، وانتهى كنظيره الأول بالتوقف لما قد يحدث من أضرار على اقتصاد البلاد وعلى عملتها المتدهورة، أما في سنة 2018، لجأت الحكومة إلى وضع برنامج الصكوك الإسلامية كخطوة للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1.1 تجربة بنك السلام: يسعى اليوم مصرف السلام (القطاع الخاص) إلى إصدار ما يسمى " بسندات المساهمة " بمعدل ثابت ومتغير حسب المردودية، أما القطاع العام فلا زال يتماطل فيما يخص هذه الصيغة من التمويل. وقد صرّح المراقب الشرعي محمد هشام قاسيمي الحسني ومدير الخزينة عزوق سفيان لمصرف السلام -دالي ابراهيم- بغياب نص صريح يسمح بتداول الصكوك الإسلامية في الأسواق المالية، وأن هناك أفكار ومحاولات لوضع هذا النص حتى يتسنى للمصرف الشروع في الإصدار.

2.1 تجربة شركة التأمين "السلامة": صرّح سنة 2017 المدير العام لشركة التأمين سلامة محمد بن عربية بتقديم خدمات تأمين متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يسمى بالتأمين التكافلي أو التعاوني أو الإسلامي، بحيث أن الفرق بين هذا التأمين والتأمين التقليدي فرق جوهري يتمثل في أصل المعاملة وتبعاتها، فقد ذكر أن الفائض التأميني -إن وُجد- فإن الشركة ستقوم بإعادة الأموال لأصحابها أو بتخفيض في القسط للسنة القادمة، في حين ذكر الباحث بركات محمد الأمين، مكلف بالمهام لدى الكاتب للمجلس الوطني للتأمينات CNA -سعيد حمدين- أن تجربة السلامة كانت اسم على غير مسمى، فالعنوان لا يعكس جوهر الصيغة، وذلك لأسباب لعل أبرزها غياب الإطار القانوني المؤطر للتأمين التكافلي، مع ذلك استطاعت استقطاب الزبائن الراضين للتأمين التقليدي ومن ثم استقطاب الأموال المكتنزة في البيوت.

3.1 التحديات:

- لعل أهم التحديات للمالية الإسلامية في الجزائر ما يلي:
- غياب الإطار القانوني للمالية الإسلامية.
 - غياب الموارد البشرية المؤهلة لتوظيفها في المصارف الإسلامية.
 - غياب الوعي بالمالية الإسلامية وميل الزبون إلى تحقيق الربح من دون تحمّل أدنى المخاطر (السندات الربوية).
 - ندرة المشرف والمحفّز.

2. السياسة المالية التقليدية في الجزائر:

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي، ومخزون هائل من الموارد الطبيعية، يمكن أن تقودها إلى قائمة الدول الأكثر ثراءً في العالم حيث تعتبر أكبر دول القارة الإفريقية من حيث المساحة، اقتصادها كغيره من اقتصاديات باقي الدول لديه خصائص معينة وأيضاً نقاط قوة ونقاط ضعف فهو اقتصاد غني بالثروات من نفط وغاز ومعادن وغيرها من الخيرات، أما أكبر نقطة ضعف يعاني منها في كونه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات.

مرّ الاقتصاد الجزائري من الاستقلال بعدة مراحل سعيًا وراء تحقيق التنمية والنمو، ساهمت هذه المراحل في تغيير القرارات والأنظمة فتبنت الدولة المخططات التنموية ثم تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وعلى الرغم من خصائصه وجل المراحل التي مر بها يحاول الاقتصاد الجزائري الاندماج في الاقتصاد العالمي وتبني سياسات جديدة من أجل التنمية ومسايرة الظروف التي تفرضها العولمة.

وفي الجزائر أظهرت الاختلالات الاقتصادية بنوعيتها الداخلي والخارجي التي تعرض لها الاقتصاد الوطني إثر الأزمة النفطية لسنة 1986 و2014 مدى هشاشة توازنات هذا الاقتصاد من جهة وضعف فعالية السياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة من جهة أخرى وهو ما يستلزم القيام بمراجعة وتصحيحات هيكلية في السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة في محاولة للوصول إلى السياسة المالية الأكثر كفاءة للاقتصاد الوطني.

إن السياسة الإيرادية في الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات الجبائية بشقيها - العادية والبتروولية - ومن ثم أصبح الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباط وثيق بإيرادات الجبائية البتروولية، وعليه يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري كان ولا زال وهين التغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بسعر النفط وسعر الصرف.

وبالتالي يعتبر الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصاديات الأكثر تضررا من انخفاض أسعار النفط، نظرا لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل، حيث دفع الانهيار الحالي لأسعار النفط نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي للجزائر.

بيئة الأعمال في الجزائر تواجه العديد من القيود التي تحد من التوسع الاستثماري، إذ يوجد الكثير من القيود التنظيمية المفروضة على المستثمرين الأجانب، مثل إجبار المستثمر الأجنبي على أن يكون لديه شريك محلي بنسبة 51٪ من استثماراته.

ولا يزال جمود اللوائح الإدارية يمثل أحد أكبر العقبات التي تعيق بيئة الاستثمار في الجزائر، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعتبر البيروقراطية الحكومية غير الفعالة، وسوء الإدارة، وعملية التسجيل البطيء، وإصدار التصاريح، من أهم العقبات أمام المستثمرين من القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، كما أن الطلب المفرط للوثائق الخاصة بالملف الاستثماري والعملية البطيئة، يزعزع المستثمرين ويقودهم إلى التخلي عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

1.2 تعريف السياسة المالية:

هي تلك السياسة التي تستند إلى استعمال النفقات العامة والسلطة الضريبية في الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية الكلية⁷ ومن أدوات السياسة المالية.

الإيرادات العمومية: وهي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁸

واقع السياسة المالية:

تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر: تصنف الإيرادات العامة للدولة وفقا للقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية كالآتي⁹:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي، وكذا حاصل الغرامات؛
 - مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
 - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى؛
 - الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
 - التسديد بالرأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة والفوائد المترتبة عنها؛
 - مختلف حواصل الميزانية العامة التي ينص القانون على تحصيلها؛
 - مداخيل المساهمات للدولة المرخص بها قانونيا ؛
 - الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.
- واستنادا إلى هذا القانون يمكن تصنيف الإيرادات العامة للدولة إلى قسمين:
- الإيرادات الإجبارية: تتكون من مجموع الاقتطاعات المنفذة بالقوة وبدون مقابل، والمتمثلة في:
 - الإيرادات الجبائية: والتي تتضمن مختلف الضرائب والرسوم والمدرجة كالتالي:
 - الضرائب المباشرة: وهي ضرائب تفرض على مختلف أنواع الدخل كالأرباح الصناعية، التجارية، وغير التجارية، المرتبات، الأجور، فوائد السلف والضمانات.
 - الضرائب المختلفة على الأعمال: وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال، وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية، فهي إذن ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
 - الضرائب غير المباشرة: فهي تمس المواد غير خاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين، الكحول).
 - الجبائية البترولية: تتكون من ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي، والضريبة المباشرة على الأرباح الناجمة على النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات¹⁰.
 - حقوق التسجيل والطابع: هي ضرائب تفرض أساسا على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع والمبادلات كما تفرض على تصرفات قانونية أخرى مثل تسجيل عقود الزواج أو الطلاق، إما حقوق الطابع هي ضرائب مفروضة على الأوراق الرسمية المدنية أو القضائية مثل جوازات السفر، بطاقات التعريف، رخص السياقة... الخ.¹¹
 - الحقوق الجمركية: تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها، ولها وظيفة توفير الأموال للخزينة وحماية الإنتاج الوطني.
 - الغرامات: هي عقوبات مالية حكمت بها هيئات قضائية وإدارية ضد أشخاص يوجدون في حالك مخالفة مع النصوص السارية المفعول
 - الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: تمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع . اشتراكات العمال، حيث إن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية¹².
 - الإيرادات الاختيارية: تشمل الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة من طرف الأشخاص بشكل اختياري مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة، وتتمثل في:
 - مدا خيل الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو رخصة أو خدمة.
 - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى: والتي تتمثل في:
 - المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.
 - المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.

- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات: وما يميز هذه الأموال أنها تقدم للدولة بدون مقابل بالمساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية.
تبقى الإيرادات العامة رهينة لتقلبات أسعار النفط واعتمادها بنسبة اقل على الجباية العادية وبنسبة ضعيفة جدا على الإيرادات غير الجبائية.

احتياطي الصرف مرتبط أيضا بأسعار النفط حيث سجل ارتفاعا إلى 190.66 مليار دولار سنة 2012 ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول بالدرجة الأولى كما سجل انخفاضا بعدها لتراجع أسعار هذا الأخير إن الميزانية العامة للدولة تبقى دائما عرضة للتقلبات، نظرا لاعتمادها هي الأخرى بشكل كبير على العائدات النفطية لتمويل موازنتها العامة

2.2 التمويل غير التقليدي:

إثر الأزمة التي شهدتها الجزائر بعد انخفاض أسعار البترول لجأت الحكومة لبعض الحلول التي أقرتها أنها حتمية مع رفض الخبراء لها « ما تم طبعه إلى حد الآن من النقود في إطار التمويل غير التقليدي يتجاوز 50 مليار دولار، وهو رقمٌ «مرعبٌ ومخيف اقتصاديا» لأنه لا يوجد ما يقابله من الإنتاج أو احتياط الصرف، وهو ما تسبب مباشرة في انهيار قيمة الدينار بأكثر من 30 بالمائة، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار ونسبة التضخم، هي نتيجة حتمية أدت إلى انهيار القدرة الشرائية للمواطن».¹³

« إن ما ذهب إليه المسؤول الأول على رأس الحكومة قد يكون صحيحاً نظراً لأزمة نقص الأموال الحادة في الخزينة العمومية والتي أشار إليها، ولكن في الحقيقة هناك حلول أخرى يمكن أن تلجأ إليها الحكومة ابتداءً من الآن، ومنها محاربة التهرب الضريبي الكبير الذي نعانيه في اقتصادنا، فنسبة تسديد الضرائب في بلادنا لا تتجاوز 30% في أحسن الأحوال، بينما تصل إلى 80% في الاقتصاديات المتقدمة، فهذه لوحدها يمكن أن تجذب للخزينة مليارات الدنانير، مع العلم أن العجز في ميزانية 2017 يقدر بحوالي 1200 مليار دج، هذا بالإضافة إلى بذل كل الجهود لاستقطاب أموال السوق الموازية والتي لم تنجح جهود الحكومة لحد الآن حتى في تقدير حجمها الحقيقي، وذلك بعدة آليات منها عصرة وسائل الدفع الإلكتروني، إصدار الصكوك الإسلامية لتعبئة المدخرات في المجتمع بعد فشل القرض السندي لطبيعته الربوية... إلخ»¹⁴

أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المحروقات، حيث تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وحسب الخبراء فإن المحروقات تمثل 96% من الميزان التجاري وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات، لذا يجب إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يلزم التحول إلى استغلال الثروات والإمكانات الهائلة المهشمة التي تتركز بها الجزائر فيمكن للقطاعات أو الآليات الآتية أن تكون كبديل حقيقي لقطاع المحروقات.

3.2 السياحة:

توصف السياحة بأنها صناعة المستقبل، وتنفرد صناعة السياحة كونها الأكثر والأسرع نموا وتطورا مما يوفر لها ميزات نسبية وتنافسية متزايدة، كما تشكل السياحة أحد أهم الصناعات المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة وكذلك تشكيل مناطق جذب سياحية في المناطق النائية.

للسياحة دور فعال في تحريك الاقتصاد الوطني، فهي القطاع التي تبنى عليه استراتيجيات التنمية المستدامة ويحقق أرباحا بأقل التكاليف الممكنة، فالصناعة السياحية تعمل على الرفع من معدل النمو الاقتصادي من خلال استغلال الطاقات البشرية وامتصاص البطالة.¹⁵

بالرغم من المقومات السياحية الطبيعية والحضارية والتاريخية التي تملكها الجزائر من جهة، والإمكانيات المالية التي تخصص للقطاع من جهة أخرى، إلا أنّ القطاع السياحي ظلّ يتميز بحالة من الركود والضعف نتيجة تراكم مشاكل مختلفة وليدة ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية مرّت بها الجزائر أعاقّت تطوّر القطاع وأضعفت من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وجعلت من ميزان مدفوعات القطاع في حالة العجز منذ سنوات طويلة للغلو في نفقاته دون علو في الإيرادات وهو ما ولدّ مناخا غير ملائم للاستثمار في كافة المجالات وتحديدًا في القطاع السياحي¹⁶.

وبالتالي يجب:

- نشر الثقافة السياحية بين أفراد المجتمع ورجال الأعمال خصوصا.
- العمل على تطوير البنية التحتية لمختلف المناطق الجزائرية وتطوير المناطق النائية وخلق توازن جهوي.
- تسهيل المناخ للاستثمار الخاص والأجنبي، وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تنشيط السياحة الداخلية والصحراوية لزيادة وعي المواطنين وتشجيعهم على التعرف على بلدهم بشكل أفضل.

4.2 الزراعة:

إن القطاع الزراعي يمكن أن يكون كبديل لقطاع المحروقات لأن الجزائر تملك في هذا الخيار الإستراتيجي كل المؤهلات والمقومات التي تسمح لها بتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يحتل هذا القطاع.

مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ويمكن للجزائر من خلاله، أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا، خاصة في ظل توفر البنية التحتية من أراضي صالحة للزراعة، وأخرى قابلة للاستصلاح، وتوفر مخزون هائل من الثروة المائية، فحسب تقارير صندوق النقد الدولي 3 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية غير مستغلة.

أما في المراحل اللاحقة ولعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر والدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل والخطئ على إستراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتباع نهج إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحرقّات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية¹⁷.

5.2 المالية الإسلامية:

المالية الإسلامية برزت اليوم كأحدى الأدوات الفعالة في المشاريع التنموية على المستوى العالمي، حتى في الدول غير المسلمة. معظم الأسواق المالية العالمية اكتشفت بالبراهين والدلائل فاعلية هذه المنظومة المالية الجديدة واعتبرتها جزءا من المنظومة المالية العالمية. ونتيجة لهذا النجاح الذي حققته المالية الإسلامية على المستوى العالمي فإن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة منها في تذليل بعض العقبات والتحديات التي تواجه الدول خاصة مكافحة الفقر وزيادة مستوى الرفاهية وبالنسبة للجزائر فتواجه آليات المالية الإسلامية مشكل عدم التقنين.

أكد محمد النوري خبير وأستاذ الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية على دور المالية الإسلامية في إنعاش الاقتصاد بالتركيز على:¹⁸

- دور المؤسسات المالية الإسلامية في امتصاص جزء من القطاع الموازي؛
- دور البنوك الإسلامية في تحريك الادخار وتطوير الاستثمار؛
- دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؛
- دور مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في تلبية الحاجات التمويلية لشرائح واسعة في المجتمع؛
- دور صناديق الاستثمار في توظيف المدخرات وتمويل المشروعات؛
- تغطية جانب التمويل الذاتي الذي لا تموله البنوك؛
- توظيف المدخرات في سوق الأوراق المالية؛
- دور المشاركة المتناقصة لصناديق الاستثمار في تمويل المشروعات؛
- دور الصكوك الإسلامية في تخفيف العجز الحكومي وتمويلا لمشاريع الكبرى؛
- مفهوم الصكوك الإسلامية؛
- دور الصكوك في تخفيف العجز في ميزانية الدولة؛
- دور الصكوك في تمويل المشاريع الكبرى وتدعيم الاستثمار؛

وبالتالي يسعى البنك الدولي من خلال تبني المالية الإسلامية إلى تحقيق نجاحات في البرامج التنموية التي تستهدف الدول الأعضاء، حيث يتوقع البنك أن تسهم المالية الإسلامية في التخفيف من نسبة الفقر وزيادة استخدام الخدمات المالية وتطوير القطاع المالي إضافة إلى خلق نظام مالي مستقر وقادر على مواجهة الأزمات للدول المستهدفة بسياسات البنك. من خلال توسيع العمل بالمالية الإسلامية وإدخالها ضمن السياسات المعتمدة من طرف البنك الدولي لتحقيق أهدافه التنموية في الدول التي تستهدفها مشاريعه ركز البنك على النقاط الثلاثة التالية:

أ-في مجال التنمية المستدامة فإن تبني المالية الإسلامية سيعمل على زياد معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة الفقر إضافة إلى تبني هدف الرفاهية المشتركة. يمكن للمالية الإسلامية أن تسهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية من خلال التأثير المباشر على الأصول الثابتة والاقتصاد الحقيقي (إنتاج السلع).

ب-تساعد المالية الإسلامية على ترقية القطاع المالي، وتطوير وتوسعة هذا القطاع من خلال زيادة خيارات التمويل كما تسهم في تسهيل الخدمات المالية وجعلها في المتناول. كما يمكن للمالية الإسلامية أيضا أن تساعد في تطوير القطاع الزراعي من خلال القروض الميسرة، وهو ما يسهم في تحسين وتطوير الأمن الغذائي للدول.

ج-تساعد المالية الإسلامية على تقوية وصلابة واستقرار المنظومة المالية ضد الأزمات المفاجئة. فخلال أزمة 2008 المدمرة التي هزت المنظومة المالية العالمية وتسببت في انهيار بنوك وإفلاس شركات ظلت مؤسسات المالية الإسلامية بمنأى عن هذه الأزمات تدعمها في ذلك سياسات الربح والخسارة المشتركة وتجنب المضاربات المالية القائمة على الغرر.

ثالثا: تجربة ماليزيا

ترسخ الأدوات المالية الإسلامية دورها على الساحة المالية والمصرفية العالمية، فعلى مدى أكثر من أربعين عاماً استطاعت المؤسسات المالية الإسلامية استحداث العديد من أدوات التمويل المتوافقة مع أحكام

الشريعة والتي لاقت استحساناً وإقبالاً كبيراً بين شريحة واسعة من المجتمعات الإسلامية والعربية والعالمية، وها هي البنوك ومؤسسات التمويل تستمر في أداء دورها الحيوي في إيجاد البدائل الشرعية للمعاملات الربوية التي كانت سبباً في إغراق العالم في مشكلات وأزمات اقتصادية لا حصر لها، وتعتبر ماليزيا أكبر الدول الرائدة في هذا المجال بامتلاكها لأكبر الأسواق المالية الإسلامية حيث تتسم بتعدد وتنوع الأصول المتداولة وبخاصة الصكوك الإسلامية المستخدمة لتمويل النفقات العامة على نطاق واسع حيث تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي شهدت انتشاراً واسعاً خلال فترة وجيزة ، وأصبحت الأداة الأسرع نمواً في سوق التمويل الإسلامي باعتبارها قناة جيدة توفر حلولاً تمويلية متنوعة للأفراد والشركات الراغبة في التعامل بالمعاملات المالية الإسلامية بعيداً عن الربا من ناحية ، والحصول على تمويل يتناسب مع إمكانياتهم الاجتماعية والمهنية من ناحية أخرى، كما أنها تمتاز بمميزات تعزز فرصة اندماج السوق المالية الإسلامية بالأسواق العالمية.

وقد وفرت الصكوك الإسلامية على ماليزيا الكثير من الوقت والتكلفة، من خلال مساهمتها في حشد التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية للبلاد وبالتالي في تحقيق تحول لا يزال يوصف في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة بالمعجزة الماليزية.

1. الصكوك الإسلامية في ماليزيا :

تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، وذلك لتربعها على عرش الصكوك الإسلامية خاصة المحلية منها، وتتنوع وتنوع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الماليزي الإسلامي، بحيث أصبحت من أهم الأدوات المالية المتداولة على مستوى السوق الماليزي بل ومن أكثرها.

1.1 أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الماليزي:

الجدول الموالي يوضح مختلف الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا¹⁹:

جدول 01: تداول الصكوك في السوق حسب أصل العقد

الصكوك الإسلامية أنواع	تاريخ الإصدار	جهة الإصدار	قيمة إصدار	تاريخ الاستحقاق
الصكوك القائمة على عقد الشراكة	صكوك المضاربة صكوك المشاركة صكوك الوكالة بالاستثمار	2005 2005 2011	PG Municipal bhd Musyarakh one capital Bhd غولف للاستثمار	80 مليون 80 مليار -/-
الصكوك القائمة على عقد البيع	صكوك المرابحة صكوك البيع بثمن اجل صكوك الاستصناع	1994 1994 2003	الحكومة الماليزية الحكومة الماليزية SKS power SDN BHD	5 سنوات من 3 تشهر الى سنة من 5 الى 9 سنوات
الصكوك القائمة على عقد الايجار	الاجارة الدولية الاجارة المحلية	2002 2004	الحكومة الماليزية Ingress cooperation BHD	600 مليون 160 مليون -/-

المصدر: اجتهاد من الباحثين.

2. دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازنة العامة:

1.2 قيم فوائض وعجز موازنة ماليزيا:

الجدول التالي يبين قيم عجز وفائض دولة ماليزيا:

جدول رقم 02: فائض وعجز الميزانية خلال الفترة 2011 إلى 2014

الفترة	فائض / عجز	قيمة الفائض / العجز (مليون رنجيت)
2011/ 07	عجز	485.40
2012 /01	عجز	6885.50
2012 /07	فائض	2512.80
2013 /01	عجز	6141.20
2013 /07	فائض	2404.6
2014 / 01	عجز	6022.80
2014/ 07	فائض	946.60

المصدر: جدول من اعداد الباحثين بناء على معطيات موقع:

<https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/indicators>

2.2 دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الماليزي:

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار حيث صدر منها قرابة 70% من القيمة الإجمالية العالمية لإصدارات الصكوك في العالم خلال الفترة 2001-2011، بقيمة تقدر بحوالي 325 مليون دولار لحوالي 3045 إصدار، حيث أصدرت العديد من الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الصكوك كأداة تمويلية وقد أطلقت ماليزيا سنة 1996 سوق الصكوك من خلال شركة الرهن العقاري الوطنية الماليزية.²⁰

وكان الهدف من تلك الإصدارات (إصدار الصكوك) هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل المطارات وصناعة البتر وكيميائيات والعقارات وغيرها والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي²¹

3.2 دور الصكوك في تمويل المشاريع الاقتصادية في ماليزيا

لقد ساهم إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد فمند ظهورها سنة 1990 أصبحت أداة جديدة تستعمل من طرف الحكومة و الشركات الخاصة على حد سواء لتلبية حاجياتهما الاستثمارية او التنموية و القطاع الأكثر إصدارا للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة 25 % يليه قطاع النقل ب 23% ثم قطاع الطاقة و المناجم ب 17% فقطاع البناء ب 10 % و الاتصالات ب 6% في حين قطاعات العقار و النفط و الغاز و الخدمات أصدرت صكوكا بأكثر من 3 % في كل قطاع و قطاعات أخرى حصلت على 8% و يمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:²²

جدول رقم 03: القطاعات الاقتصادية الممولة بإصدار الصكوك في ماليزيا خلال الفترة 1996 الى 2012

الوحدة: مليار دولار أمريكي

القطاعات	المالية	النقل	الطاقة والمناجم	البناء	الاتصالات	العقار	الخدمات	النفط والغاز	المجمعات السكنية	قطاعات اخرى
قيمة الاصدارات	26.5	25	18	11.25	6.25	4.05	4.06	3.75	1.9	6.12
عدد الاصدارات	215	237	216	360	55	107	24	83	8	215

المصدر: Thomson reteurs zawaya sukuk, perceptions and forecast study, 2019, p : 65

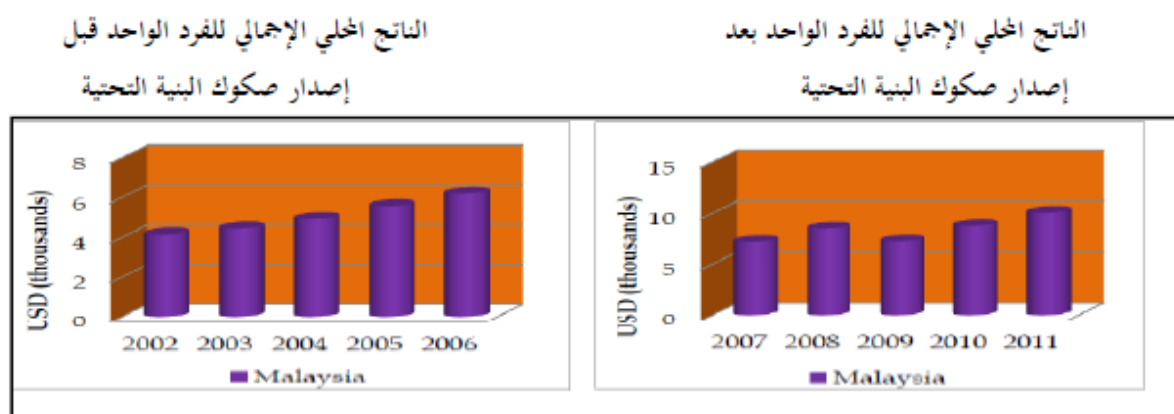
4.2 تأثير التمويل بالصكوك الإسلامية على بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي:

قياس مدى تطور أي اقتصاد ونموه يستند على مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك، ولإبراز مدى فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الماليزي نتطرق لتأثير إصدار الصكوك السيادية المستخدمة لتمويل مشاريع البنية التحتية على بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الماليزي.

1.4.2 الناتج المحلي الإجمالي للفرد قبل وبعد إصدار الصكوك السيادية لغرض تمويل البنية التحتية في ماليزيا²³:

إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا شهد نموا مطردا خلال الفترة (2002 – 2006) قبل إصدار الصكوك السيادية في قطاع البنية التحتية إذ أنها بدأت في الارتفاع بما يقرب من 600 \$ سنويا من عام 2003 حتى نهاية الفترة؛ كما يوضح الشكل أدناه، من ناحية أخرى فإنه يشير إلى أن هناك زيادة ملحوظة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا بعد صدور الصكوك السيادية في القطاع؛ و الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية إلى حد كبير، حيث ارتفع إلى 8460 \$ في عام 2008 بعد أن كان 7218 \$ في عام 2007، و استمر في الارتفاع بشكل ملحوظ حتى عام 2011 على الرغم من وجود انخفاض مفاجئ في عام 2009 ؛ كما يظهر الشكل أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بعد إصدار الصكوك كانت أكثر منها قبل الإصدار، ما يفسر المساهمة الايجابية للصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

شكل رقم 01: الناتج المحلي للفرد الواحد قبل وبعد إصدار الصكوك السيادية لتمويل البنية التحتية في ماليزيا



المصدر:

Malikov.A, (2016) "How Does Sovereign Sukuk Impact On The Economic Development Of Developing Countries ?" An Analysis Of Infrastructure Sector, p :14

3. نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة:

يبين الجدول التالي أن مساهمة الصكوك السيادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا كانت تساوي 61% في عام 2002، في حين كانت تمثل 2.76 % من الموازنة العامة للدولة، وقد ارتفعت مساهمة الصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 17.17 % في عام 2011. ومن الضروري الإشارة إلى أن ما يقارب من 10% من الصكوك السيادية تم استثمار أموالها في عام 2011 في مشاريع البنية التحتية، وهذا يشير بوضوح إلى أن صكوك البنية التحتية كان لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في ماليزيا

جدول رقم 04: نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة

السنوات	نسبة الصكوك السيادية	
	الناتج المحلي الاجمالي	الموازنة العامة
2002	0.61	2.76
2005	0.21	0.89
2006	2.70	10.83
2007	8.69	31.36
2008	1.66	5.50
2009	9.85	32.23
2010	16.24	56.66
2011	17.17	57.37

المصدر: "Analysis of the Difference between before and after the Issuance of Sovereign Şukūk to the Financial of State and Well-Being of Society in Bahrain, Malaysia, and Indonesia", International SAMANM Journal of Finance and Accounting, Vol. 1, No.232

4. القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري: يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من: أ. إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من:

- تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف.
 - تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
 - زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.
- ب. تعبئة الموارد: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخل النفط المتميزة بالتذبذب.
- ج. تمويل عجز الميزانية: تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها.
- د. تمويل المشاريع التنموية: تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدمية... الخ)
- و. تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك عن طريق:

- توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية.
 - إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.
- الخاتمة:**

يشهد الاقتصاد العالمي القائم على التمويل الربوي من حين لآخر اضطرابات وتقلبات طبعته بالأزمة شكلا ومضمونا، مما وجه الأنظار نحو التمويل الإسلامي كبديل لتحقيق الاستقرار المالي وتجنب الأزمات المالية والاقتصادية.

- وتعد التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال المالية الإسلامية عموما وفي الصكوك الإسلامية خصوصا، حيث أصبح سوقها المالي يعتمد على الأدوات المالية الإسلامية منصفة مع الأدوات المالية التقليدية وهذا ساهم كثيرا في اقتصادها فهي من النماذج التي بنت اقتصادها على المالية الإسلامية.
- في الأخير تم الوصول إلى جملة من النتائج أهمها:
- انتهاء الصناعة المالية أصبح خيار حتمي في ضل فشل السياسة المالية التقليدية عن أداء المهمة.
 - أثر التمويل الإسلامي أثر إيجابي على اقتصاد الجزائر، لأنه يحفز الأسواق المالية لتوافقه مع عقيدة الشعب.
 - تمثل السندات الإسلامية (الصكوك) بأنواعها جزء كبير من المالية الإسلامية خاصة في دولة ماليزيا.
 - اقتصاد الجزائر له تبعية مفرطة للجباية البترولية والجباية الضريبية، واحتمال نجاح الصناعة المالية الإسلامية كبير لتوافقه مع عقيدة الشعب.
 - تلعب الصكوك الإسلامية دورا هاما وفعالا في تحريك عجلة الاقتصاد لمساهمتها في:

تنمية الاستثمارات المحلية، في تجميع وحشد الموارد المالية، في تجميع وحشد الموارد المالية، في تمويل المشاريع الاستثمارية، في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنموية، تحقيق التوزيع العادل للثروة، معالجة العجز في الموازنة العامة وحل مشكلة المديونية، القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة.

لذا من المهم جدا على الجزائر اعتمادها والسير على خطى التجربة الماليزية الناجحة.
الإحالات والمراجع:

- ¹ مخاطرة افلاس المصرف أو العون الاقتصادي عامة.
- ² بيع المراجعة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية، للدكتور رفيق يونس المصري (13 - 14).
- ³ لبهرتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية) ج2، ص350
- ⁴ المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم إعدادها في صفر 1439هـ-نوفمبر 2017م، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار رقم 17، صكوك الاستثمار، ص467.
- ⁵ د. صديقي أحمد، أبدالرحمان عبد القادر، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات البنوك الإسلامية، الصكوك الإسلامية نموذجا، ص144.
- ⁶ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار رقم 26، التأمين التكافلي، ص685.
- ⁷ Encyclopedie Economique, Tendences **Actuelles**, Economica, Paris, France, 1984, p. 708
- ⁸ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 1
- ⁹ قانون رقم 17/84 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 هـ، الموافق ل 7 يوليو 1984 م، بتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984 م، ص1041
- ¹⁰ لعمارة جمال، (2004)، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص 48-49
- ¹¹ يلس شواش بشير، (2013)، المالية العامة وتطبيقاتها على القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ص37
- ¹² درواسي مسعود، (2005/2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص363 .
- ¹³ حوار صحفي للنائب البرلماني لحركة مجتمع السلم ناصر حمداوش في جريدة الشروق، 2018/10/29
- ¹⁴ حوار صحفي الخبير الاقتصادي الدكتور سليمان ناصرهما سيطرتب عن طباعة النقود، جريدة الحوار، 2018/09/26
- ¹⁵ منير حجاب، **الإعلام السياحي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص21.
- ¹⁶ سعاد شعبانية، حكيمة حلبي، بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع - جوان 2018، ص351
- ¹⁷ <https://agronomie.info/> شوهدي يوم 2021/04/22 على الساعة 22.15
- ¹⁸ محاضرة في المالية الإسلامية، محمد النوري خبير وأستاذ الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، دور المالية الإسلامية في إنعاش الاقتصاد التونسي، مركز دراسة الإسلام والديمقراطية، 2021/04/18
- ¹⁹ العياشي زرار، سوق الأوراق المالية الإسلامية (تجربة سوق راس المال الإسلامي في ماليزيا)، 2008، ص48.
- ²⁰ الموقع: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/15607/1/S3032> لوحظ يوم: 2021/04/22
- ²¹ سامي عبيد وعدنان هادي، "الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (الصكوك الإسلامية) - تجربة ماليزية"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 38، 2015، ص18
- ²² أ. حفوطة الأمير عبد القادر، د زبيدي البشي، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، Revue Des Recherches En Sciences Financières Et Comptables N°: 04/2017
- ²³ العرابي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا نموذجا- مجلة البشائر الاقتصادية، عدد 2017.